الذي يقول بفتح الحوار مع القوى التقدمية والديمقراطية داخل الأرض المحتلة وخارجها. (كل العرب، مصدر سبق ذكره).

واستطاعت القيادة الفلسطينية تخطي العقبات التي كانت تهدد أعمال المجلس بسبب الخلافات على هذه النقاط والتدخلات الخارجية التي تحفز هذه الخلافات. وأهم هذه العقبات هي الانشقاق والمقاطعة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث دعت ثلاث منظمات فلسطينية هي «الصاعقة» و«الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة» و«جبهة النضال الشعبي» في السابع من شباط (فبراير) ١٩٨٣، إلى اجتماع مع كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، اللتين امتنعتا عن الحضور حتى لا يتخذ هذا الاجتماع شكل «التكتل المضاد». وتم الاتفاق على مشاركة جميع المنظمات في اجتماع القيادة الفلسطينية في ١١ شباط (فبراير) على أن يتم، خلال هذا الاجتماع، اتخاذ قرار بحضور أعمال المجلس أو الانسحاب منه. وبالفعل تم الاتفاق، خلال جلسات القيادة، على موقف من أربع نقاط هي: مشروع ريغان، ومشروع فاس، والعلاقة مع الأردن، والعلاقة مع مصر. وبقيت النقطة الخامسة، وهي العلاقات مع اليهود الديمقراطيين معلقة.

وقد تشكلت لجنة للصياغة من كل من خليل الوزير (أبو جهاد) وأحمد اليماني (أبو ماهر) وعاصم أبو اسماعيل وياسر عبد ربه ومحمد خليفة وطلال ناجي. واعتبرت اللجنة التنفيذية قرارات قمة فاس «الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته» من أجل تعديل موازين القوى لمصلحة النضال والحقوق العربية، مع تأكيد المجلس على أن فهمه لهذه المقررات لا يتناقض مع التزام البرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني السابق». وأشارت اللجنة إلى أن مشروع ريغان لا يلبي «في نهجه ومضمونه» حقوق الشعب الفلسطيني، كما لا يمكن اعتباره أساسا صالحا يمكن القبول به كحل عادل للقضية الفلسطينية لأنه يتنكر لحق العودة، وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. إضافة إلى أنه لا يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وحول العلاقات مع النظام الأردني، أكدت اللجنة على أهمية العلاقات الخاصة والمتميزة التي تربط بين الشعبين الفلسطيني والأردني. كما أكدت على أن تكون العلاقة المستقبلية مع الأردن على «أسس كونفدرالية بعد إقامة الدولة الفلسطينية».

أما الموضوع الرابع وهو العلاقة مع مصر، فقد تم في هذا الشأن التشديد على قرار اللجنة التنفيذية السابق بتجميد العلاقة مع نظام الرئيس حسني مبارك (السفير، ١٤/٢/١٩٨٣).

الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني

بدأ المجلس الوطني الفلسطيني دورة أعماله السادسة عشرة، في ١٤/٢/١٩٨٣. وقد شارك في الجلسة الافتتاحية للمجلس الذي يضم ٣٥٥ عضوا، حوالي ٢٥٠٠ من الضيوف والمدعوين، وعلى رأسهم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وكان بين الضيوف الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وليد جنبلاط. كما حضر وفد من الاتحاد السوفياتي برئاسة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي فيتالي بوميير.

وقد تميزت الكلمات التي ألقيت، بالتشديد على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبإصرار فلسطيني على تصعيد النضال السياسي والعسكري، والتمسك بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، والتأكيد على الرفض العربي والفلسطيني لاتفاقيات كامب ديفيد وغيرها من المشاريع الهادفة إلى طمس الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وجرت بعض التغييرات على تركيبة المجلس بعد إبعاد حركة «فتح» اثنين من قياديها من عضوية المجلس هما عضو اللجنة المركزية للحركة نمر صالح (أبو صالح) وحمدان عاشور.

كما تقرر أن يضم أعضاء المجلس العسكري المكوّن من ٢١ عضوا، وأعيد النظر في قضية تمثيل المرأة في هذه الهيئة ويرجع ذلك إلى أن المجلس قد سبق له أن وافق على زيادة ٤٠ عضوا جديدا، وزعوا على الشكل التالي: ٢٥ عضوا للاتحادات المختلفة الفلسطينية، وأعطى للجنة التنفيذية حق تعيين الأعضاء الباقين وهم ١٥ عضوا. وبعد انتهاء جلسة الافتتاح عقد